على الشيكات المرتجعة. وعلى الرغم من ان هذه الخسائر لا تظهر مباشرة في الناتج المحلي الاجمالي لاسرائيل، الا انها تؤثر فيه بدرجة هامة، تؤدي، في المحصلة النهائية، الى تخفيض مستوى الانفاق العام في اسرائيل، بما يمس مستوى المعيشة للسكان.

ومع اننا استهدفنا التركيز على حدود الضرر الذي لحق بالاقتصاد الاسرائيلي بسبب الانتفاضة، الا اننا نرى ضرورة للاشارة الى نقطتين على مستوى كبير من الاهمية:

١ ـ لا يمكن اعتبار حدود الضرر الذي لحق بالاقتصاد الاسرائيلي، حتى هذه اللحظة ، كافياً لاجبار اسرائيل على الانسحاب من المناطق المحتلة، كما قد يتصور البعض. فالخسائر، في حدودها الراهنة، يمكن ان تتحملها اسرائيل؛ كما يمكن تعويضها ضمن حدود الارتباط الاميركي ـ الاسرائيلي، خاصة وان بعض التقارير يشير الى ان البيت الابيض ينوي زيادة المعونة السنوية لاسرائيل، لتغطية جزء كبير من تكلفة قمع الانتفاضة[١٠٩]. ولا نهدف من ابراز هذه النقطة الايحاء بعدم جدوى المقاطعة والاضرابات ؛ بل على العكس من ذلك، اننا مقتنعون بأهمية وفعالية هذا السلاح، وان كنا نرى ان فعاليته مرتبطة باستمرار واتساع نطاق الاضرابات والمقاطعة وارتباطهما بباقي اشكال الكفاح، سياسياً وجماهيرياً وعسكرياً، ضد اسرائيل.

ان استمرار الانتفاضة وتصاعدها يؤديان، من جانب، الى تعاظم حجم الخسارة الاسرائيلية، بما يستنزف الاقتصاد الاسرائيلي ويلقي بظلاله السوداء على الاسرائيليين، وهو ما يؤدي الى اتساع حجم المعارضة في اسرائيل لاستمرار احتلال الضفة والقطاع؛ ومن جانب آخر، يؤديان الى اتساع التعاطف الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني، وهو ما يشكل عنصراً هاماً للضغط على الادارة الاميركية ويحد من دعمها لاسرائيل. ان استمرار الانتفاضة، واتساع نطاق الاضرابات، والمقاطعة، والجمع الخلاق بين اساليب الكفاح المتنوعة، هي التي تعطي للكفاح الاقتصادي اهميته وقيمته.

٢ ـ لم نتوقف، بسبب طبيعة بحثنا، عند انعكاس الانتفاضة على مستوى المعيشة لابناء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، على الرغم من اهميته التي تحدد قدرتهم على الصمود والاستمرار.

فالانتفاضة اشتعلت بعد عشرين سنة من الجهد التراكمي الاسرائيلي، الهادف الى قتل نواة الاستقلال الاقتصادي في المناطق المحتلة وربطها، بشكل تام، بالاقتصاد الاسرائيلي. وقد نجم عن ذلك زيادة نسبة اعتماد الضفة والقطاع على اسرائيل، سواء في تزويدهما بالسلع الاستهلاكية، أو في العمل؛ اذ ان الجزء الاكبر من استهلاك المناطق المحتلة يتم استيراده من اسرائيل؛ كما يشكل مدخول المناطق المحتلة من العمل في اسرائيل حوالى ثلث الناتج القومي الاجمالي للضفة والقطاع، الامر الذي يشير الى الارتباط الوثيق بين مستوى المعيشة في المناطق والعمل في اسرائيل. ونظراً الى كون شعار المقاطعة والاضرابات تطور مع الانتفاضة، وليس قبلها، فان ذلك يعكس تواضع مستوى التحضير المسبق لنتائج المقاطعة والاضرابات. ويعزز هذه الحقيقة ما اشرنا اليه في متن بحثنا هذا من ان حوالى ٣٧ بالمئة من اموال الدعم التي كانت تصل المناطق المحتلة، كانت تعود الى اسرائيل بسبب اختلال الميزان التجاري بين المناطق المحتلة واسرائيل؛ أما الجزء الباقي من اموال الدعم، فكانت تذهب، في معظم الاحوال، الى تمويل القطاعات غير المنتجة.

ان ضعف القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع، على الرغم من دعوات قيادة الانتفاضة الحالية الى دعم الاقتصاد المنزلي، يقلل من قدرتها على الصمود في الاضراب والمقاطعة، اعتماداً على الامكانيات الذاتية للمناطق المحتلة. وتطرح هذه الحقيقة الاهمية الحاسمة للدعم المستمر المرسل